

إعفاء الوزراء (إعفاء أصحاب المعالي)

يعني الإعفاء إنهاء صلة الشخص بالوظيفة العامة، وفي المصطلح الوظيفي السعودي فإن الإعفاء عادة يخص الوزراء ونوابهم وموظفي المرتبة الممتازة، ولهذا فنحن نقصد من خواطرننا هذه إعفاء مسؤولي الدولة المعينين بأوامر ملكية والمتفق على تسميتهم (بأصحاب المعالي) .

الإعفاء كلمة ثقيلة على النفس، قد تصيب المرء في مقتل، ويقدر الفرح الذي صاحب الشخص بتعيينه بقدر الحزن والهم الذي ينتابه عند سماعه لخبر الإعفاء من الخدمة، وقد يسجد البعض لله شاكرًا عند سماعه هذا الخبر .

قد يكون الإعفاء منحة يمن بها الله على الوطن، وقد يكون محنة تُبتلى بها جهة إدارية فترة من الزمن . في الإعفاء استبشار، وفيه إحباط وتحطيم، فيه بعث لأجهزة إدارية من موت سريري استمر برهة من الزمن، وفيه دفن لخطوات ومشروعات وأفكار دُفع لها ملايين الريالات وبذلت أوقات طويلة لتحقيقها .

- أداة الإعفاء صدور أمر ملكي يأنهاء علاقة الشخص بالخدمة العامة، والأمر الملكي قرار يصدر من الملك، يتعلق بالسياسة العامة للدولة، ومن ضمنها تعيين كبار المسؤولين . وقد حدد نظام مجلس الوزراء أن يكون تعيين الوزراء ونوابهم وأصحاب المراتب الممتازة بأمر ملكي، ولهذا فإن أداة التعيين هي أداة الإعفاء، وفي حالات قليلة نادرة تم إعفاء بعض المسؤولين بدون نشر قرارات إعفاءهم .

- والإعفاء يصدر من الملك باعتباره رئيس الدولة، والملك لديه عدة اختصاصات فهو رئيس الدولة، وهو رئيس مجلس الوزراء، وهو مرجع السلطات العامة الثلاث التنظيمية والتنفيذية والقضائية، ولهذا هناك خطأ شائع حتى عند طلاب الدراسات القانونية أن الملك يصدر قرار الإعفاء باعتباره رئيس مجلس الوزراء، وهذا غير صحيح، لأن رئيس مجلس الوزراء ليست له صلاحية تعيين الوزراء أو أصحاب المعالي، وإنما الصلاحية لرئيس الدولة (الملك)، وهذه مصطلحات يستخدمها دائماً أصحاب القانون الدستوري والإداري .

- بصفة عامة فإن الإعفاء من الخدمة العامة ليس عقوبة، حيث حدد مجلس الوزراء مدد خدمة أصحاب المعالي بأربع سنوات يمكن تجديدها، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يكون هناك إعفاء لمن يمضي في العمل المدة المقررة . وقد جرى العمل على أن يتم التجديد ولو لمرة واحدة لكثير من أصحاب المعالي، ولهذا فإن صدور قرار الإعفاء لا يعني معاقبة الشخص الذي صدر الإعفاء بحقه . وقد درجت الأوامر الملكية

على بيان أسباب الإعفاء، وغالباً ما تكون بناءً على طلب صاحب المعالي بإعفاءه من عمله، وعليه فإن الإعفاء سبب طبيعي لإنهاء ارتباط صاحب المعالي بالوظيفة العامة وهو قرار يشبه إلى حد كبير قرار استقالة الموظفين العاديين أو حتى قرار طلب إحالتهم للتقاعد المبكر، الفرق أن صاحب المعالي يعلن قرار إعفاءه بينما الآخرين لا يعلن .

- قد يبين الأمر الملكي سبب الإعفاء، وقد لا يحدده، وهذا أمر راجع إلى رغبة الملك، وأحياناً قد تكون رسالة غير مباشرة موجهة إلى أصحاب المعالي الآخرين، فقد يكون الإعفاء بناءً على طلب صاحب المعالي، وبالتالي يشار إلى ذلك في القرار، وقد يكون الإعفاء بناءً على توصية من الوزير يطلب فيه من الملك إعفاء شخص تابع لإدارته من أصحاب المعالي، وقد يكون الإعفاء مبهماً بدون تجديد أسباب الإعفاء، فقط الإشارة إلى إعفاء فلان، وقد يكون الإعفاء ضمناً بتعيين شخص آخر محل صاحب المعالي دون الإشارة إلى إعفاء ذلك الشخص . وفي حالة نادرة صدور أمر ملكي بإعفاء أحد أصحاب المعالي (للمصلحة العامة)، وقد يشار في قرار الإعفاء إلى إحالة المعفى على التقاعد كما في بعض الأوامر الملكية الصادرة بإعفاء العسكريين من أصحاب المعالي .

- لا يعني الإعفاء عدم الاستفادة من خدمات الشخص المعفى في الدولة، إذ في حالات كثيرة تم إعفاء بعض أصحاب المعالي من مناصب عليا، ثم أعيد توزيعهم، ثم أعفوا، ثم أعيد تعيينهم مرة ثانية والقصبي رحمه الله - خير مثال لذلك، فالإعفاء قد يكون إنهاء مؤقت لصاحب المعالي من الخدمة العامة، وقد رأينا عدداً كبيراً من الوزراء وأصحاب المرتبة الممتازة أعيد تعيينهم سفراء للمملكة في دول خارجية .

- لا يترتب على الإعفاء مساس بالمزايا المالية التي حصل عليها صاحب المعالي، فيستمر تمتعاً بالمزايا المالية التي كان يحصل عليها أثناء ممارسته للعمل، كذلك غالباً لا تتم محاسبته على السنوات التي قضاه في العمل، وقد يكون الإعفاء هو أقصى عقوبة تقع على من يتجاوز الحد الطبيعي في ممارسته للعمل .

- مع الأسف أننا لا نشاهد تجربة أصحاب المعالي مكتوبة، ولا حتى مشاهدته ومن النادر أن تجد من يكتب تجربته أثناء العمل، وقليلاً منهم من يقدم تجربته لطلاب الجامعات، ولهذا تجد أن بعض أصحاب المعالي يتزوي ولا يكون له حضور متوهج أو مفيد .

د. إبراهيم بن محمد الحديثي

جامعة الملك سعود